

ASSEMBLY DECISION - FINS - 29/4/2009

الرقم : أت/٢٧٥/٢٠٠٩
التاريخ : ٢٨/٤/٢٠٠٩

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية واحتراما ، ، ،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة الثاني

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نرفق لكم طياً صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني لشركتنا المنعقد بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

شركة الأولى للتأمين


إسماعيل الحرثي

هيئة الأوراق المالية
المملكة الأردنية
السلطة العامة
٢٨ نيسان ٢٠٠٩
الرقم التسلسلي ٨٤٦٧
رقم الملف
الجهة المختصة

اللائحة تـ

اليوم
٤/٢٩

(١١)

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني

شركة الأولى للتأمين المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦

عملاً بأحكام المادة (١٦٩) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، انعقدت الهيئة العامة العادية لشركة الأولى للتأمين في تمام الساعة الخامسة والنصف مساءً من يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/٤/٦، وقد حضر الاجتماع الدكتور أيمن الشرايري ممثلاً لعطوفة مراقب عام الشركات، والسيد رأفت حماد ممثلاً لهيئة التأمين، وسماحة الدكتور عبد العزيز الخياط رئيس هيئة الرقابة الشرعية.

وقد بدأ ممثل مراقب عام الشركات الجلسة بإعلان قانونية الاجتماع حيث أعلن عن حضور (٢٧) مساهماً يمثلون أسهماً بالأصالة مقدارها 15,365,867 سهماً وبالكال ٥٢٠ سهماً أي ما مجموعه 15,336,387 سهماً، يشكلون ما نسبته ٦٤ % من مجموع أسهم رأسمال الشركة البالغ أربعة وعشرين مليون سهم. بالإضافة لحضور تسعة من أعضاء مجلس الإدارة من أصل عشرة أعضاء وكذلك حضور السيد سمير أبو لغد عن مكتب تدقيق الحسابات (أيرنست ويونغ)، ثم أحال الكلمة إلى رئيس المجلس لافتتاح الجلسة رسمياً وفقاً لمتطلبات القانون.

افتتح معالي رئيس المجلس الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحضور جميعاً، وعين خلدون الدبوبي كاتباً للجلسة وكلاً من السيدين اسماعيل المهدي ورائد شريم مراقبين، وقد استهل أعمال جدول الاجتماع على النحو التالي:

- ١- قام السيد خلدون الدبوبي بقراءة وقائع الجلسة السابقة المنعقدة في ٢٠٠٧/٧/٧.
- ٢- قام سماحة الدكتور عبد العزيز الخياط رئيس هيئة الرقابة الشرعية بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١.
- ٣- قام السيد سمير أبو لغد ممثل (أيرنست ويونغ) بتلاوة تقرير مدققي الحسابات للفترة من ٢٠٠٦/١٢/٣١ ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١.
- ٤- فتح الرئيس المجال للحضور لمناقشة تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وحسابات الشركة وبياناتها المالية، بعد أن طلب دمج البندين الثالث والرابع من جدول الأعمال.

وبعد أن تقدم بالشكر والتقدير لمجلس إدارة الشركة تقدم المساهم موسى عبد اللطيف حسين بالأسئلة التالية:

- هل أعد مجلس إدارة الشركة خطة طوارئ لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
- لماذا لم تقوم الشركة بإنشاء فروع متخصصة للشركة في أنواع التأمين ومن ضمنها تأمين الحياة.
- بما أن سعر السوق لسهم الشركة أقل من القيمة الدفترية لماذا لا تقوم الشركة بشراء أسهمها لرفع قيمة السهم السوقية.

وقد أجاب الرئيس على هذه الأسئلة بما يلي:

- قام مجلس الإدارة بإعداد خطة عمل تعتبر محافظة وأذكر بأن الربع الأول لهذا العام وبالرغم من خطة العمل المحافظة قد تجاوزنا الأرقام التي وضعناها الخطة وتحقق ما يزيد عن ١٥% إلى ٢٠% فوق الأهداف التي توختها خطة العمل فهذا يعتبر أننا لا نزال في نطاق الواقعية في تحقيق أهداف الخطة بالنسبة إلى الأقساط المكتتبة والأرباح المتوقعة، وبما أنه قد تحققت الأهداف في الربع الأول فإن ذلك يدل على أن مجلس الإدارة قد تحوط بشكل جيد إلى توقعات خطة العمل.
- أحال رئيس المجلس الإجابة على هذا السؤال إلى المدير العام حيث أفاد بأن الشركة قد حصلت مؤخراً على أربع إجازات لممارسة أعمال التأمين في فروع تأمين أجسام السفن ومسؤوليتها بالإضافة إلى تأمين أجسام الطائرات ومسؤوليتها بالإضافة إلى تسع إجازات كانت قد حصلت عليها مع بداية عام ٢٠٠٨ في مختلف أنواع التأمين، وأن هنالك دوائر متخصصة في الشركة لكل فرع من فروع التأمين أما فيما يتعلق بتأمين الحياة فإن قانون هيئة التأمين لا يجيز لشركات التأمين العامة ممارسة أعمال التأمين على الحياة أو ما يسمى التأمين العائلي التكافلي إلا من خلال شركة مستقلة وبرأس مال مستقل يبلغ 25,000,000 دينار وأكد السيد رأفت حماد ممثل هيئة التأمين على ما تفضل به مدير عام الشركة.
- وقد أجابه سعادة السيد بشار العمد عضو مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة غير مسئول عن إدارة سعر السهم وإنما تنحصر مسؤوليته في إدارة الشركة.

وبعد أن شكر الرئيس تقدم المساهم السيد سعيد حسني حمام بمجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

- إعطاء فكرة عن استثمارات الشركة في كل من محفظة الأسهم والأراضي وفيما إذا كانت هنالك نية للشركة باستثمار الأراضي أو بناء مقر للشركة ، كما لوحظ أن رأس المال للشركة يمثل ثلاثة أضعاف متطلبات هيئة التأمين وهل هناك أية نية للتوسع داخل وخارج الأردن.

وفي رده على استفسار السيد سعيد حمام قال رئيس المجلس :

- بالنسبة إلى محفظة الأسهم فهي حتى الآن محفظة محدودة وبلغت كلفتها حوالي 1,992,000 دينار أردني وهذه المحفظة قد عانت مع نهاية عام ٢٠٠٨ بعض الهبوط، لكن في بداية هذا العام عادت الأسهم إلى الارتفاع مما انعكس أيضاً بمساهمة المحفظة بجزء من أرباح الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، معظم هذه الأسهم إستراتيجية يمكن المحافظة عليها للمدى البعيد ويمكن تحقيق أرباح فيها ، وتتكون المحفظة من أسهم في البنك الإسلامي الأردني، شركة الاتصالات الأردنية ، شركة حديد الأردن ، المستثمرون المتحدون وشركة تعمير وربما نضيف بعض الأسهم الإستراتيجية الأخرى ، وخطة مجلس الإدارة الذي انعقد قبل هذا الاجتماع أن يتم بيع أسهم ثلاث

شركات ويحافظ على أسهم شركتين ، وأن المحفظة الحالية مقارنة مع نهاية عام ٢٠٠٨ حققت حوالي 330,000 دينار ربحاً.

- بالنسبة إلى الأراضي فإن الأراضي المستثمر بها تقع على شارع الملك عبد الله الثاني مقابل شركة ألبا هاوس والغاية منها بناء مكاتب استثمارية بالإضافة إلى مقر للشركة علماً بأن المجلس قد قرر التريث لمدة أشهر قليلة في البناء على هذه الأرض وذلك بسبب الانخفاض المستمر والبالغ حالياً حوالي ٢٥% في تكلفة البناء علماً بأن كلفة شراء الأراضي بما فيها رسوم التسجيل هي حوالي 2,659,250 مليون دينار.
- أما بخصوص التوسع داخل وخارج المملكة فإنه لا توجد نية لدى المجلس في التوسع خارج المملكة وقد عقب المدير العام بأن المجلس في خطة العمل قد وافق على التوسع داخل المملكة وتم رصد مخصصات مالية لهذا الغرض لكن في ضوء الأوضاع الاقتصادية الحالية فقد تقرر تأجيل التوسع داخل المملكة لحين استقرار السوق.

وبعد أن شكر الرئيس تقدم المساهم السيد يوسف أسعد رضوان بملاحظاته على النحو التالي:

ما هو الوضع التنافسي للشركة خلال عام ٢٠٠٩ مع العلم أن أقساط الشركة خلال عام ٢٠٠٨ لم تتجاوز ١%.

وفي رده على استفسار السيد يوسف أسعد رضوان أفاد المدير العام بما يلي :

- بأن أكبر الشركات العاملة بالسوق الأردني لم تتجاوز حصتها ١٠% من إجمالي الأقساط المكتتبة لعام ٢٠٠٨ علماً بأن المعدل العام للشركات تتراوح بين ٣% إلى ٤% كما أن الشركة لم تبدأ أعمالها من ٢٠٠٨/١/١ وكانت أول وثيقة تأمين تصدر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١ أي أن الأقساط المكتتبة خلال العام ٢٠٠٨ بلغت حوالي 3,000,000 دينار تم تحقيقها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ أما بالنسبة لعام ٢٠٠٩ فإن توقعاتنا لأقساط التأمين حوالي 7,000,000 دينار مما يضع الشركة في مرتبة أعلى من ٦ شركات وبالنظر إلى حجم الأقساط الممتازة التي تحققت خلال الربع الأول من هذا العام فإننا نتوقع ارتفاع هذه الأقساط إلى حوالي 9,000,000 دينار أما بالنسبة إلى شركة التأمين الإسلامية والتي تم تأسيسها سنة ١٩٩٦ فقد بلغت مجموع أقساطها خلال عام ٢٠٠٨ حوالي 12,000,000 دينار.

وبعد أن شكر الرئيس تقدم المساهم السيد عبد الكريم البكري باقتراحه على النحو التالي:

- اقتراح على مجلس الإدارة إضافة كلمة (إسلامية) إلى اسم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما أن الشركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي رد الرئيس على اقتراح السيد عبد الكريم البكري قال:

- نشكر السيد البكري على هذا المقترح ووعده بنقله إلى مجلس الإدارة للنظر فيه.

أحد المساهمين توجه بسؤال إلى المجلس وسماحة الدكتور عبد العزيز الخياط بصفتة رئيس هيئة الرقابة الشرعية :

- لماذا يتم استثمار أموال الشركة في أسهم شركات لا تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
- وقد أجابه الأستاذ الدكتور احمد العيادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بما يلي :
- أريد أن أطمئن جميع الحضور بأن جميع أعمال الشركة تتم حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

وحيث أنه لم يعد لدى المساهمين أسئلة أخرى أقفل باب النقاش وتم اتخاذ القرارات التالية.

- ٥- المصادقة على البيانات المالية الختامية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١.
- ٦- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ وذلك ضمن الحدود التي نص عليها القانون.
- ٧- الموافقة على انتخاب السادة إرنست ويونغ لتدقيق حسابات الشركة للعام ٢٠٠٩ بالتزكية وتم تفويض المجلس بتحديد أتعابهم.
- ٨- تمت المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين السادة شركة الأردن دبي للاستثمارات المالية كعضو مجلس إدارة بدلاً من العضو المستقيل السيد / محمد الكبيسي .

ثم أنهى الرئيس الاجتماع بتوجيه الشكر لممثل مراقب عام الشركات ومندوب هيئة التأمين والمساهمين وكافة الحضور كما أشاد بالدور الذي يقوم به مدير عام الشركة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين .

أختتم الاجتماع في الساعة السابعة من مساء يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/٤/٦.

رئيس مجلس الإدارة
معالي محمد جواد حديد

ممثل مراقب عام الشركات
الدكتور أيمن الشرايري

كاتب الجلسة
خلدون الدبوبي